مجلــة البحث القانوني و السياسي
Journal of Legal and Political Research
EISSN: 2588-2368
ISSN2543-3881
المجلد: 2 / العدد2 / السنة: 2017 / ص ص: 54-64

معضلة إعادة بناء الأجهزة الأمنية في ليبيا

د: حكيم غريب
gheriebhakim@hotmail.fr
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص :

يتمحور البحث حول السؤال المركزي التالي: كيف يمكن للسلطات الليبية معالجة معضلة الفراغ الأمني عن طريق إعادة بناء أجهزة أمنية ذات فعالية و شرعية مؤهلة إلى حكومة المعطى الأمني الممزق الذي يطغى على المشهد الليبي الداخلي؟ نطمح من خلال الإجابة عن هذا التساؤل إلى تقديم رؤية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية باعتبار هذا شرطا أساسيا و حاسما في حلحلة الأزمة الليبية و استعادة النظام و الاستقرار الداخليين و مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة.

مقدمة :

يمثل الوضع الأمني الهش في ليبيا درجة من التردي و الفوضة شكل عامل إضافي في تهديد النسيج المجتمعي و أمن الوطن، و شكل أكبر تحدي مباشر للعملية السياسية في ليبيا، فالإنفلات الأمني يعكس وضعا أمنيا في غاية الخطورة غلب عليه انعدام الأمن و الإستقرار، و تصاعد مختلف أشكال التطرف و الجريمة المنظمة و الإفلات من العدالة، و ظهور تنظيمات إرهابية جديدة تهدف إلى زرع الفوضى و العنف و الترهيب ضد الدولة و المجتمع، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، و في مقدمتها الأجهزة الأمنية في مكافحة هذه التهديدات.

فالعمليات المتكررة ضد الرعايا الأجانب في مدينة بنغازي من القنصلية الأمريكية و مقتل السفير الأمريكي إلى الهجوم على القنصل الإيطالي ثم الإعتداء على ممثليات السفارات العربية و كان أبرزها مقر السفارة الجزائرية بطرابلس، كما أن استمرار الإنتهاكات و الخروقات الأمنية في طرابلس من عمليات السطو المسلح و خطف من قبل مجموعات مسلحة أضعف جهود الحكومة لعودة العمال الأجانب للعمل في قطاع النفط، و اجتذاب الإستثمارات الأجنبية لأجل تحريك عجلة التنمية في ليبيا، و ظهور تنظيم داعش في درنة و سرت و عمليات ذبح الرعايا المصريين، كما أظهرت الخروقات التي تشهدها العاصمة طرابلس و لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم في المسار السياسي، فمن ناحية، لكون معضة بناء الأجهزة الأمنية قوية تتبوأ قمة أولويات التي يجب أن

تأخذها السلطات الليبية بطريقة جدية و أكثر واقعية، و من ناحية أخرى، فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني المتردي يطرح جملة من التساؤلات حول الإستراتيجية الفعالة التي يجب–تبنيها من طرف السلطات الليبية في بناء قطاع الأمن بطريقة ناجعة.

أولا: التهديد الأمني في ليبيا

لم تكن الأوضاع الأمنية مستقرة منذ ما عرف بثورة 17 فيفري 2011م، أو بالأحرى إذا أردنا إعطاء وصفا دقيقا لتلك الوضعية يمكن تحديد مصطلح "الإنفلات الأمني الخطير" كمنطلق يعكس وضعا أمنيا هشا، غلب عليه العنف و مختلف أشكال الجريمة و التطرف و الإرهاب، و بات من أهم العوامل الأساسية في عرقلة أي تقدم على مستوى المسار السياسي، فمن ناحية، لكون الإرهاب و تنظيماته الجديدة تمددت في جميع أنحاء المنطقة العربية، و ازدادت شراستها في سوريا و العراق و اليمن، و زاد خطره في مواقع أخرى صارت له دعائم فيها مثل مصر و على وجه الخصوص ليبيا، و من ناحية أخرى انحصار أشغال السلطات الليبية المتمثلة في البرلمان المعترف به دوليا في حسم الخلافات حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، في ظل الإنقسام بين الكتل السياسية، و الفراغ الأمني الذي أعقب الحراك الشعبي 2010-2011م و الفوضة التي نجمت عن الثورة في ليبيا جعلت النسيج الاجتماعي، السياسي و الاقتصادي للدولة يهترئ و أصبحت مؤسسات الدولة في مرحلة انهيار تام، فأستغلت من قبل المجموعات الإجرامية، ضف إلى ذلك المجموعات المسلحة، و باتت ليبيا حاضنة للإرهاب و التهريب[1] .

في ظل وجود حدود مخترقة و مستباحة، استغلت هذه الأخيرة هشاشة المناطق الداخلية من جهة أولى و تفاقم الأزمة السياسية لليبيا من جهة ثانية و عدم تفعيل الإجراءات الأمنية و الإجتماعية الضرورية لمجابهة التحديات الإرهابية، و تأمين الحدود المنكشفة من جهة ثالثة.

و بمرور سنوات الفوضى و الدمار و الموت، برزت تنظيمات إرهابية متطرفة تجمع بين الفكر التكفيرى و الجريمة المنظمة داخل الشبكات الدولية المختصة في التهريب عبر الحدود، و قد وصل نشاط هذه التنظيمات الإرهابية إلى المدن و القرى و المداشر الفقيرة التي استطاعت تجنيد معظم شباب هذه القرى في أعمال إرهابية استهدفت المؤسسات الأمنية و العسكرية و المواطنين الأبرياء، و هدفها في ذلك عرقلة المسار السياسي لإنجاح أي عملية ديمقراطية في ليبيا و إبقاء حالة الفوضى و اللاأمن تميز الساحة الليبية.

و لم تكن التدابير الأمنية المتخذة هي الأخرى أكثر فعالية لمكافحة مشكلة الحدود و تهريب الأسلحة إلى دول الجوار خاصة تونس من قبل شبكات التهريب و الخلايا الإرهابية، لأن العائق بات عدم وجود إرادة قوية من طرف السلطات الليبية في إصلاح قطاع الأمن و جعله كأولوية في بناء دولة قوية و حماية سلامة أراضي البلاد، فضعف الحكومات المتوالية على السلطة في التعامل بكل

[1]. Kartas (M), On the Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian –Libyan border, A working paper of the small Arms survey/ Security Assessment in North Africa Project, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, December 2013.

ISSN2543-3881 ISSN: : 2661-7234

حزم مع المعضلة الأمنية و تحركات التنظيمات الإرهابية و فوضى السلاح و تعدد الميليشيات المسلحة الموالية لبعض القيادات السياسية[1] مع تسييس التهديدات التي تعصف بليبيا و غياب وفاق سياسي بين مختلف الجهات الفعالة، و عدم وجود أجهزة أمنية متخصصة في مجال الإستخبارات و جمع المعلومات و قوات محترفة في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله الجديدة، كل هذه العوائق عملت على تقزيم دور الأجهزة الأمنية و حالت دون إيجاد حالة استقرار و أمن للتركيز على العملية السياسية و إعطاء مجال للقضايا التشريعية و المؤسساتية في ليبيا، و قد ازدادت الأزمة في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة لمجابهة التحديات الأمنية داخليا و خارجيا في ظل وجود قوى أمنية غايتها الإبقاء على حالة اللاإستقرار و اللاأمن و الذهاب بليبيا إلى مستنقع التقسيم و التفتيت ثم الإنهيار الكلي.

و في ظل الوضع الأمني المتردي محليا و إقليميا، و التهديدات التي شكلت عودة المقاتلين المحليين من سوريا و العراق إلى شرق ليبيا، و ضغط اللاجئين الليبيين على التراب التونسي[2] على أجهزة الدولة و اقتصادها من جهة أخرى مما جعل الحكومة التونسية تعمل جاهدة لغلق في معظم الأحيان الحدود بينها و بين ليبيا مما دفع ببعض هؤلاء إلى الإنخراط في صفوف الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية و منطقة الساحل في مجال التهريب و الجريمة المنظمة من خلال تكامل الأدوار بين هؤلاء الجماعات في زعزعة أمن المنطقة المغاربية بأكملها.

ثانيا: ليبيا ملاذ الإرهاب

بعد أكثر من أربع سنوات من التدخل الدولي في ليبيا، ها هي اليوم الجماعات الإرهابية المتطرفة تستوطن بصورة مخيفة ليبيا، بل أنها لم تصبح محصورة داخل التراب الليبي، بل تعدت الحدود و بدأت تزحف و تمدد و تصبح أكثر قوة في ضرب دول الجوار، فليبيا باتت ملاذا للإرهاب و الصفيح الساخن لمن جاورها، و المقر الرسمي للتنظيمات الإرهابية الخطيرة و على رأسها تنظيم ما سمي بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش". إن ليبيا اليوم أصبحت مجالا حيويا لداعش الذي يستغل هذه الرقعة الجغرافية من التراب الليبي ذات الخصوصية الصحراوية الشاسعة، للقيام بالتدريب و إرسال إرهابيين باتجاه بلدان الجوار الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على أن تستعيد الأجهزة الأمنية الليبية سيطرتها على حدودها، و سيادتها الكاملة.

إن الجزائر عرفت عقدا من الإرهاب الدموي، طيلة عشرية سوداء و لكنها بمقاربتها الشاملة لمكافحة الإرهاب استطاعت القضاء على وجود االجماعات الإرهابية المتشددة ولكنها لا زالت تعاني من وجود تهديدات أمنية على الحدود، و قد تميزت رؤية

[1]. Ricardo René Larémont, « After the Fall of Kaddafi : Political, Economic, and Security consequences for Libya, Mali, Niger, and Algeria », International Journal Stability of Security and Development. http://stabilityjournal.org/article/view/sta.bq/90

[2]. تشير الأرقام المتداولة في الإعلام و بعض الأوساط المطلعة (في غياب الإحصائيات الرسمية) إلى تواجد أكثر من مليون و نصف مواطن ليبي مقيم بالبلاد التونسية.

الجزائر في مكافحة الإرهاب، بالكثير من الرصانة و الحكمة، فبالإضافة إلى الحل الأمني الذي تجده أمرا ضروريا في اللحظات القصوى، هي تعتمد على ضرورة تبني الحوار و الحلول السلمية و إيجاد أرضية للحوار السياسي في معالجة الأزمات، كما عملت الجزائر على التأكيد على الحلول الداخلية دون التدخل الخارجي في المسائل و الأزمات التي تعرفها دوا الجوار، كما عملت على تعزيز تنسيقها الأمني عن طريق تشجيع البعد التنموي، انطلاقا من أن أولويات السياسة الخارجية للجزائر ترتكز على الأمن بمفهومه الشامل من خلال تعزيز و تكثيف أدوات الحوار السياسي و الاقتصادي في ظل الرهانات و التحديات الإقليمية التي تعرفها المنطقة المغاربية، حيث وجدت الجزائر نفسها من باب دورها الريادي في افريقيا على مرافقة الحوار الليبي بين الفرقاء لتجنيب المنطقة مزيدا من الفوضى و التهديدات الأمنية التي تنذر بإنفجار يهز أركان دول الجوار.

إن مسعى الجزائر في حلحلة الأزمة من خلال مرافقة و متابعة الإخوة الليبيين و لم شملهم من خلال حوار بناء من أجل بناء مؤسسات تشريعية دستورية تسمح بالانتقال بالبلاد من حالة الفوضى و القتل و الإرهاب إلى حالة الإستقرار و الأمن و التنمية معتمدة في ذلك على تقييم المخاطر القادمة من ليبيا و تداعياتها ليس فقط على الأمن القومي للجزائر بل على كل المنطقة المغاربية و هو ما جعل مقاربة الجزائر تندرج في إطار الجهود الإقليمية و الدولية الرامية إلى إرساء تعاون و تنسيق في إطار الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة من منطلق أن أمن دولة ما هو من أمن دول المنطقة.

في ظل الجوار الجغرافي المتوتر و انتشار فوضى السلاح في الجارة ليبيا و تمكن تنظيم "داعش" من السيطرة على معظم المدن الساحلية شمال شرق ليبيا، حيث بات هذا التمركز الإرهابي تهديدا لأمن ليبيا و البلدان المجاورة لها، وسط علامات إستفهام حول دور القوى العظمى عن تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة فبقدر ما عمل التدخل الأجنبي في ليبيا على تدمير البنية الإقتصادية و الإجتماعية و خلق حالة حرب بين الميليشيات و الكتائب التي كانت موجودة أيام عهد القذافي فإن تعاظم الحرب بين القبائل الليبية، و التناحر بين قاداتها على المناصب السياسية، فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات و صراعات قديمة من جديد، و تأجيج الإنقسام و إعاقة الوفاق السياسي و المصالحة الوطنية لكنه يظهر أيضا على المستوى الإقليمي، ذلك أن إسقاط نظام العقيد معمر القذافي هز ميزان القوى الذي كان موجودا بما من شأنه إفراز تغييرات في شكل الخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة المغاربية و منطقة الساحل الإفريقي، هذا الزلزال أدى إلى إعادة ظهور معضلة المركز-الأطراف، و فتح مجال واسع لشبكات التهريب و التنظيمات الإرهابية و تجار المخدرات و السلاح، لقد أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى إعادة إيقاظ الشعور الإثني و المطالبة بالحقوق السياسية[1] للأقليات و تحريك نزعة المطالبة بالإستقلال عن الوطن الأم و الذهاب نحو إعادة تقسيم المنطقة إلى دويلات، و ربما لإزالتها نهائيا من خريطة الكرة الأرضية.

[1]. Omar Ashour, « Finishing the job : Security Sector Reform after the Arab Spring », World Politics Review (28 May 2013). http://worldpoliticsreview.com/articles/12980/finishing-the-job-security-sector-reform-after-the-arab-spring

ISSN: : 2661-7234 ــــــــ ISSN2543-3881

إن الإرهاب لا يتصاعد و يتمدد لوحده مهما كانت إمكانياته و آلياته، بل بفعل قوى داعمة له و كذلك غياب مؤسسات أمنية قوية و عدم وجود رؤية استراتيجية في سياسات الدفاع من خلال إيجاد مقاربة شاملة و ناجحة في مجابهة التنظيمات الإرهابية المتشددة في المنطقة المغاربية و التقليل من وجود التهديدات و التحديات الأمنية التي إلا لم يكن هناك تنسيق أمني و استخباراتي بين دول الجوار فالمنطقة مطلة على بركان هائج لا يمكن تفاديه بالتنديد و السكوت، بل هناك آليات يجب مراعاتها خاصة في ظل التهديدات القادمة من بعض دول الجوار، و يبقى الإعتماد على الكفاءات الأمنية في إعادة هيكلة قطاع الأمن خاصة في الحالة الليبية من أجل مواجهة الإرهاب بصفة فعالة و نجاعة.

ثالثا: موقع المؤسسات الأمنية أمام التحديات الجديدة

إن قطاع الأمن في ليبيا الآن ليس سوى جهاز مرقع[1] يتكون من وحدات جرى تجنيد المنتسبين لها من صفوف أفراد مدنيين، و أفراد هم من بقايا جيش النظام السابق، أي بقايا جيش كانوا قد انفصلوا عنه في فترات سابقة.

و حاليا يخضع الجزء الأكبر من الكتائب و الميليشيات الثورية التي ظهرت عقب سقوط نظام العقيد القذافي لوزارة الداخلية أو وزارة الدفاع غير رقابة هذه الوزارات على الكتائب و الميليشيات تظهر صورة عكسية على حالة الفوضى و التسيب و التصرفات الإنفرادية لهذه الميليشيات في النزاعات القبلية جعلها تتصارع فيما بينها حول المراكز السياسية وفقا لإنتمائها القبلي و السياسي مما جعل مهمتها في حماية البلاد و المواطنين تكاد أن تكون منعدمة، و يمكن القول: أن أغلبية الصراعات و المعارك بين الفرقاء الليبيين تتورط فيها هذه الميليشيات المسلحة، من ناحية أخرى، فإن الشلل الذي أصاب الأجهزة الأمنية قد أصاب كذلك النظام القضائي، و التهديدات الصادرة عن الجماعات المسلحة.

عوامل كانت قد عززت بدورها في تصعيد حدة النزاعات و الصراع القبلي، فالحكومة ليس لديها أجهزة أمنية مدربة و محترفة مهنيا، و لا القدرة على متابعة الجناة و الخارجين عن القانون و المتهمين بارتكاب جرائم القتل و متابعتهم أمام القضاء في ظل انتشار الأسلحة و الإنقسام السياسي[2].

---

[1]. Laurence Aida Ammour, « New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring », Geneva, Centre for Security Policy, GCSP Policy Paper 2012/4. http://www.gcsp.ch/regional-capacity-devel-opment/middle-east-north-africa/publications/gcsp-publications/policy-papers/new-security-challenges-in-north-africa-after-the-arab-spring

[2]. " شباب ليبيا المسلح: سياسات عهد القذافي الاقتصادية و الفساد، تحاصر البلاد"، واشنطن بوست، 2013/3/13.

http://washingtonpost.com/business/libyas-militarized-youth-gadhafi-era-economic-policies-corruption-besiege-economy/2013/03/13/clb785b8c0a-11e2-af15-99809eaba6cb-story.html

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

إن الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة و معرضة لكل الإحتمالات و السيناريوهات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن الرغبة في إدامة العنف و الإرهاب، و تأجيل بناء الدولة[1].

و يبقى معضلة بناء قطاع الأمن هو أخطر التحديات التي تواجهها ليبيا في المرحلة الراهنة و ستحظة هذه المعضلة بأهمية متميزة في هذه المداخلة.

فالواقع في المشهد الليبي يشهد على أن نفوذ الإسلاميين في الأجهزة الأمنية قج تجاوز بكثير حدود شبكات منظمات و ارتباطات الجماعات الإسلامية المقاتلة، فالكثير من الرموز القيادية في اللجان الأمنية العليا المرتبطة بوحدات درع ليبيا و تلك اللجان المختصة بشرق البلاد على وجه التحديد تسودها توجهات إسلامية بنحو أو بآخر[2].

و قد شبهت مجلة "نيويورك تايمز" الأمريكية الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، و أن زعماء الكتائب و الميليشيات المسلحة حولوها إلى إقطاعيات لها حكم شبه ذاتي.

إن هناك تماثلا بين الواقع و عناصر من الصورة التي رسمتها الصحيفة الأمريكية، فالعديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أدوارا تتصل بسوق الأسلحة، و بالمال و بالسياسة معا[3].

رابعا: تقييم الأجهزة الأمنية في ليبيا

لقد بدأت الانتفاضات الشعبية في البداية سلمية، و خلال أربعة أيام انحرفت عن مسارها إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن في عهد النظام السابق لمواجهة شباب الحراك بالسلاح، ضف إلى ذلك سرعة تفكك مؤسسة الجيش في المنطقة الشرقية، و انهيار كتائب الأمن المكلفة بحراسة مؤسسات الدولة، و استيلاء الشعب على مخازن الأسلحة و تدمير المعسكرات و المؤسسات الأمنية، أدى في لحظة وجيزة إلى سقوط الجيش و الشرطة و جهاز المخابرات مما انجر عنه فراغ أمني خطير شمل معظم المناطق الشرقية ثم انتقلت بعد ذلك إلى كامل تراب البلاد و ظهر ذلك من خلال المظاهر:

---

[1]. طارق راشد عليان، "دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (القاهرة).
http://rcssmideast.org/reviews/%d8%a7%d9%84

[2]. سدرا، "تحول القطاع الأمني في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط: تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي".

[3]. يوسف الصواني، "المغرب العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية"، ورقة قدمت إلى منتدى الجزيرة السنوي السابع، انظر: "في ختام منتدى الجزيرة السنوي السابع: التحديات الأمنية في دول الربيع العربي"، الجزيرة نت، 2013/03/18.
http://www.aljazeera.net/news/pages/f3511539-8794-45b4-8fd6-e17f5f130b24

ISSN: : 2661-7234ـــ ISSN2543-3881

1- حدوث إنفلات أمني شبه كامل و ظهور الميليشيات المسلحة بدعوى حفظ النظام العام، بدأت بشكل مجموعة صغيرة ثم زاد عددها بشكل كبير تجاوز المائة مجموعة ثم بدأت تنقسم على أساس جهوي و قبلي.

2- إنهيار مؤسسات البلاد خاصة في المنطقة المحررة و التي كانت تمثل نصف مساحة ليبيا.

3- حولت الميليشيات المسلحة المقرات الأمنية المنهارة إلى سجون غير شرعية للإختطاف و التعذيب و تصفية الحسابات.

4- إنشاء جهاز موازي لجهاز الشرطة لسد الإنفلات الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا و فروعها في المدن الليبية جميعها.

5- بعد إنهيار الأجهزة الأمنية و وصول العامة للسلاح بأنواعه كافة في مخازن الجيش و الشرطة (الخفيف، حتى المتطور و الثقيل) لاستخدامه في مواجهة نظام معمر القذافي.

6- بداية إزدهار تجارة السلاح و إنتقاله إلى دول الجوار التي كانت في حالة غليان و فشل أمني تونس و مصر.

خلاصة القول لقد عمل النظام السابق في ليبيا على عدم بناء جيش قوي يمتلك أحدث الأسلحة العالية التكنولوجيا، و التسلح الجيد، و كان النظام السابق يعتمد على تكوين كتائب أمنية متفوقة عسكريا على الجيش النظامي من كافة الجهات التعداد و التسليح و التدريب و ذلك لحماية نظام العقيد.

ضف إلى ذلك أن النظام السابق لم يركز على تأسيس أمن بمفهومه المعاصر الذي يحافظ على النظام العام و السكينة العامة، و الصحة العامة و الحفاظ على ممتلكات المواطنين، حماية الأمن الوطني، كل ذلك أثر بشكل كبير في بناء أجهزة أمنية قوية و معاصرة.

خامسا: إصلاح قطاع الأمن في ليبيا، المعضلات و التحديات

يكشف تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة عن الكثير من العبر و الدروس التي تم استخلاصها من التجارب العالمية في مجال الإنتقال السياسي بشكل عام، و إعادة بناء قطاع الأمن بشكل خاص.

لقد انفردت هذه التجارب بمستويات متعددة من حيث الفاعلية و النجاح في البلدان التي عرفت الصراعات و الحروب الداخلية، و لعل ما يمكن استنتاجه هو أن سجل النجاح في البلدان التي أصيبت بحمى الصراعات و النزاعات الداخلية كالعراق و أفغانستان، هو مزيج من النجاح و الفشل و الإحباط، و إن كانت ليبيا و العراق و أفغانستان لدواعي كثيرة تقدم أسوأ نموذج أبرزه فيما نشهده يوميا على شاشات الفضائيات من قبل و انفجارات و اغتيالات و إرهاب يصور لنا وضعا أمنيا غير مستقر، بينما تظهر التجارب في دول أوربا الشرقية (الشيوعية) سابقا نموذج إيجابي في بناء دولهم و تنعم بالأمن و الإستقرار.

فمن الناحية النظرية يفترض أن إصلاح القطاع الأمني مسألة أساسية في ليبيا التي تشهد حالة من الفوضى و التعطل السياسي، و في ظل تنامي التهديدات الإرهابية و التي زادت حدتها مع ظهور تنظيم "داعش" و المجموعات التابعة في المنطقة المغاربية، يتضاعف منسوب التهديد جراء حدوث مزيد من التسيب و اللامبالاة من طرف السلطات الليبية في إصلاح قطاع الأمن، فهي مطالبة أكثر من وقت بإيجاد طريقة لرفع التحدي المزدوج المتمثل بإيجاد توازن بين مهامها في حفظ النظام العام و مواجهة التهديدات الإرهابية و يمكن وصف إصلاح قطاع الأمن كشكل من أشكال تحول جهاز الأمن بما في ذلك أدوار مختلف الجهات الفاعلية المعنية و مسؤولياتها التي من شأنها أن تتخذها بحيث تتم إدارته و تشغيله بشكل يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة و مطالب الجماهير الشعبية.

ISSN: : 2661-7234 ــــــــــــ ISSN2543-3881

لهذا ينبغي على السلطات الليبية إذا ما أرادت أن تمضي قدما، أن تعمل على تدريب المؤسسات الأمنية للدولة و تجهيزها و إصلاحها، و التغلب على الشعور بارتباطها بالنظام السابق و يجب أن تشرح و تنزع سلاح العناصر التي لا يمكن ضمها في كيان موحد.

و نجد حتى أن المجتمع الدولي يحاول تدريب الجنود الليبيين، و قد وقعت بلدان عديدة من منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) إتفاقيات لتدريب قوة عسكرية جديدة ذات أغراض عامة قوامها حوالي 19500[1] عنصر، و إلتزمت الولايات المتحدة بتدريب ما بين 5 و 8 آلاف جندي ليبي تحت إشراف قيادة إفريقيا، التابعة للبنتاغون، و مع ذلك لا يزال ثمة مخاوف جدية داخل الإدارة الأمريكية حول مهمة هذه القوى و الإشراف عليها و صلاحيات قيادتها و علاقاتها مع الأجهزة الأمنية الأخرى، و لكن من أهم العوائق التي تعيق عملية إصلاح و بناء الأمن في ليبيا هو الإعتماد على الميليشيات قد ينسف جهود إعادة احتكار الدولة لوسائل القوة و بمعنى آخر يمكن إجمال بعض النقاط التي تعرقل هذه العملية:

1- صعوبة عملية نزع السلاح من الثوار: إذ أن هناك ما يقارب 125 ألف شخص يحملون السلاح، حسب تقدير منظمة "كرايسز جروب"، كما توجد في الميدان أكثر من مائة ميليشيا مسلحة على أساس مناطق تسيطر على مناطق متعددة في البلاد.

2- تعقيدات تأسيس جيش وطني قوي، فهناك عراقيل كبيرة تواجه عملية إعادة بناء الجيش الليبي بشكل معاصر بعيد عن الإنتماء القبلي و السياسي لا سيما في ظل مطالب الثوار.

3- الخلافات حول إعادة إدماج بقايا النظام السابق، فهناك معارضة قوية ضد إعادة عناصر الأمن و الجيش إلى مناصبهم.

4- الصراع بين ثوار الشرق و الغرب بسبب وجود خلافات سياسية و أمنية، فثوار الشرق هم من قاموا بالثورة و يعتبرون أنفسهم قوة عسكرية شرقية أكثر وطنية، بينما ثوار الجهة الغربية يغلب عليهم الطابع المدني الذي تأسس بعد الثورة و بدأ الصراع حول المشاركة في مقاليد الحكم.

إن معضلة بناء الأجهزة الأمنية مرتبطة بإشكاليات سياسية بنيوية لم يتم حسمها كما هو الحال في محاولة تكوين حكومة وطنية موحدة.

و يبقى إصلاح القطاع الأمني أن تشمل عملية الإصلاح جميع فروع قطاع الأمن بدا من القوات المسلحة و بناء بطريقة إحترافية مع تزويدها بأحدث تكنولوجيا الأسلحة لمحاربة كل الأشكال الجديدة للإرهاب التي إستغلت في ظل الفراغ الأمني و الصراعات القبلية، و على ضوء ما سبق تحليله في معالجة معضلة إصلاح و بناء أجهزة الأمن الليبية هي كالتالي:

1- رصد الوضع الأمني بشكل علمي دقيق، حيث لا تزال كثير من التنظيمات و الميليشيات المسلحة غير معروفة، و لا توجد معلومات عن العديد من مقارها و المنتمين إليها و طرق تمويلها، و علاقاتها الأفقية و الرأسية، و استمرار الجهل بهذه المعلومات قد يضعف قدرة الدولة على اتخاذ التدابير و القرارات الفعالة لإرساء الأمن و مواجهة ظاهرة الإرهاب.

[1]. مؤسسة كازينغي للسلام العالمي، بناء قطاع الأمن في ليبيا، أوت 2013.

ISSN: : 2661-7234 ______ ISSN2543-3881

2- إن الدولة الحديثة لا تقوم على القبلية و العشائرية، إلا أن معالجة الثغرات الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن يتجسد دون إشراك كافة أطياف المجتمع بكل انتماءاته، و توفير الدعم للمؤسسة الأمنية و من تسند إليهم مهام حفظ النظام العام و أمن البلاد.

3- إن إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء النقائص الأمنية و بناء الجيش و الشرطة و جهاز المخابرات ينبغي أن المدخل الإستراتيجي لبناء دولة قوية تستطيع مجابهة التهديدات و التحولات الإقليمية و الدولية و حفاظ كيانها.

4- إن برامج دمج الثوار تفتقر إلى آليات فعالة، حيث لا تزال تحتاج إلى إستراتيجية شاملة و مترابطة يعتمد في تطبيقها على وسائل واضحة و دعم كامل من قبل الحكومة و الشعب الليبي.

5- الميليشيات المسلحة و الكتائب التي تعمل تحت إمارة الجيش و الشرطة في حاجة إلى إعادة تقييم و تصحيح أوضاعها مع التأكيد على ولائها و مصادر تمويلها، و إلزامها بقانون الدولة و تحديد مهامها في خدمة أمن الوطن.

6- ضرورة جمع الأسلحة أمر ملح يجب أن ينصاع إليه جميع الكتائب و يكون تحت إشراف حكومة وحدة وطنية معترف بها دوليا و محليا تعمل وفق مطالب الرأي العام الليبي، لذا فإن جمع الأسلحة مرتبط بالتقدم في إصلاح و بناء الأجهزة الأمنية و ثقة المواطن في برامج و خطط الحكومة.

الخاتمة:

إن فرض الأمن و الإستقرار و مواجهة الإرهاب و العمل على إصلاح المؤسسات في بيئة تعمها الفوضى، في ظل انتشار السلاح بين الميليشيات المسلحة و المواطنين العاديين، لهذا تحتاج عملية إصلاح و بناء الأجهزة الأمنية لعدة خطوات تسبق البدء بها، من أهمها خلق أجهزة سياسية و إدارية قوية تملك إرادة حقيقية للتغيير الجذري و تكون ذات دعم جماهيري واسع لكي تتمكن من تحقيق الإصلاح، ضف غياب القوة الأمنية الموحدة التي تضفي على الدولة الهيبة و تساعدها على فرض الأمن، و الإستجابة الفورية للتحديات الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، لأن فشل المساعي و الجهود لإصلاح الأجهزة الأمنية هو بداية لفشل أي عمل تحول ديمقراطي برمتها.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- الصواني يوسف، "المغرب العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية و إعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية و المحلية"، ورقة قدمت إلى منتدى الجزيرة السنوي السابع، انظر: "في ختام منتدى الجزيرة السنوي السابع: التحديات الأمنية في دول الربيع العربي"، الجزيرة نت، 2013/03/18.

http://www.aljazeera.net/news/pages/f3511539-8794-45b4-8fd6-e17f5f130b24

ISSN2543-3881 ـــــ ISSN: : 2661-7234

- عليان طارق راشد، "دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (القاهرة). http://rcssmideast.org/reviews/%d8%a7%d9%84

- سدرا، "تحول القطاع الأمني في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط: تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي".

- " شباب ليبيا المسلح: سياسات عهد القذافي الاقتصادية و الفساد، تحاصر البلاد"، **واشنطن بوست**، 2013/3/13. http://washingtonpost.com/business/libyas-militarized-youth-gadhafi-era-economic-policies-corruption-besiege-economy/2013/03/13/clb785b8c0a-11e2-af15-99809eaba6cb-story.html

- مؤسسة كازينغي للسلام العالمي، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، أوت 2013.

باللغة الأجنبية:

• Ammour Laurence Aida, « New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring », Geneva, Centre for Security Policy, GCSP Policy Paper 2012/4. http://www.gcsp.ch/regional-capacity-devel-opment/middle-east-north-africa/publications/gcsp-publications/policy-papers/new-security-challenges-in-north-africa-after-the-arab-spring

• Ashour Omar, « Finishing the job : Security Sector Reform after the Arab Spring », World Politics Review (28 May 2013). http://worldpoliticsreview.com/articles/12980/finishing-the-job-security-sector-reform-after-the-arab-spring

• Kartas (M), On the Edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian –Libyan border, A working paper of the small Arms survey/ Security Assessment in North Africa Project, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, December 2013.

• Larémont Ricardo René, « After the Fall of Kaddafi : Political, Economic, and Security consequences for Libya, Mali, Niger, and Algeria », International Journal Stability of Security and Development. http://stabilityjournal.org/article/view/sta.bq/90